Capital Adequacy and its Impact on Banking Liquidity Risk Applied Study in the Bank of the Islamic National and Commercial Iraqi for the Period (2012-2017)

Qassem Ali Omran
University of Al – Furat Al - Awsat, Musayab Technical Institute
qassem.ali3 @yahoo.com

Submission date:- 19/8/2018 Acceptance date:- 23/9/2018 Publication date:- 22/1/2019

Keywords: Capital adequacy ,banking liquidity.

Abstract

The aim of this paper is to highlight one of the risks facing the banking system in general and the Iraqi in particular, both Islamic and commercial, resulting from the low liquidity of banks from their safe levels, which expose the bank to a number of effects, especially when exposed to sudden withdrawals through measuring and analyzing the banking liquidity risk of banking and the statement The most important means used to processing these risks, including the adequacy of capital according to the Basel II Accord. Two banks, the National Islamic Bank and the Commercial Bank of Iraq, were selected and the indicators of liquidity risk were used. Statement of the Effect of the Capital Adequacy Tool as a Tool that Contributes to the Absorption of Banking Risks and their Effects in Mitigating Liquidity Risk The indicators were analyzed and tested by testing F, P-value and impact statement through the R2 parameter using the ANOVA analysis. There is a significant effect of the capital adequacy ratio on the liquidity risk of banks and both banks to varying degrees on the basis of which the alternative hypothesis was accepted. The paper also reached the recommendations of the most important of which is the need to achieve a balance between the size of the balances utilized in the various banking fields and what is maintained, Exceed the capital adequacy ratios for the specified rates by the Central Bank of Iraq.

كفاية راس المال وأثرها على مخاطر السيولة المصرفية
دراسة تطبيقية في مصرفي الوطني الإسلامي والتجاري العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٧)

قاسم علي عمران
جامعة الفرات الأوسط التقنية، المعهد التقني المسيب
qassem.ali3 @yahoo.com

الخلاصة

تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على احدى المخاطر التي تعرض لها الجهاز المصرفية عامة والعراقي خاصة بنوعيه الإسلامي والتجاري والناتجة عن انخفاض السيولة المصرفية عن مستوياتها الامنة مما يعرض المصرف الى جملة من الاثار ولاسيما عند التعرض الى عمليات السحب المفاجئ من خلال قياس وتحليل مخاطر السيولة المصرفية وبيان اهم الوسائل المستخدمة لمعالجة هذه المخاطر ومنها نسبة كفاية راس المال طبقا لاتفاقية بازل ٢ اذ تم اختيار مصرفين وهما: المصرف الوطني الإسلامي والمصرف التجاري العراقي وتم استعمال المؤشرات الخاصة بمخاطر السيولة المصرفية، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان تأثير أداة نسبة كفاية راس المال بوصفها من أدوات التي تسهم في امتصاص المخاطر المصرفية واثارها في تخفيف مخاطر السيولة اذ جرى تحليل المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري F,P-value وبيان الأثر من خلال معامل التحديد R^2 باستعمال تحليل

Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences (JUBAS) by University of Babylon is licened under a Creative Commons Attribution 4.0 International License. 2018.

التباين ANOVA وتوصل البحث الى نتيجة مفادها ان هناك تأثيرا معنويا لنسبة كفاية راس المال على مخاطر السيولة المصرفية وللمصرفين كليهما وبدرجة متفاوتة والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة، وكذلك توصلت الورقة الى توصيات أهمها ضرورة تحقيق توازن بين حجم الأرصدة المستغل في المجالات المصرفية المتنوعة وبين ما يحتفظ به مع مراعات ان لا تتجاوز نسب كفاية راس المال عن المعدلات المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

الكلمات الدالة: كفاية راس المال, مخاطر السيولة المصرفية.

المقدمة

اعدت هذه الدراسة بغية التعرف على حجم مخاطر السيولة المصرفية التي يتعرض لها المصرف الوطني الإسلامي والمصرف التجاري العراقي من خلال تحليل مؤشرات هذه المخاطرة وما الأدوات التي تستعملها هذه المصارف من اجل تخفيف هذه المخاطرة، اذ ان من بين هذه الأدوات هي أداة نسبة كفاية راس المال التي حددتها اتفاقية بازل ٢ والتي تؤكد على استقطاع جزء من راس المال المدفوع واحتجازه لمواجهة حالات نقص السيولة وهذه النسبة ترتبط بالموجودات المرجحة بالمخاطر أي كلما ارتفع مستوى مخاطر الموجودات المصرفية ارتفع معدل كفاية راس المال وبالعكس بالعكس وقد حدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة بان لا تقل عن ١٢% ولا تزيد عن ١٥%، وقد جاء هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف العراقية وقياسها وتحليلها وبيان الاثار السلبية التي تتركها على مستوى السيولة من خلال توضيح الأثر بين معدل كفاية راس المال ومخاطر السيولة المصرفية، اذ ان نجاح المصرف يعتمد بالدرجة الأساس على قدرته في تجنب المخاطر التي تصاحب اداءها المصرفي من خلال استعمال جملة من الخطط والإجراءات اللازمة التي تخفف من الاثار السلبية لمخاطر السيولة، وقد قسم هذا البحث الى مباحث الأول منهجية البحث، والثاني الجانب النظري، والثالث الجانب التحليلي والاحصائي، والأخير هو الاستنتاجات والتوصيات.

١- منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ مشكل البحث

يسهم القطاع المصرفي العراقي سواء أكان على المستوى الإسلامي أم التجاري في دعم وتنمية وتطوير الاقتصاد المحلي من خلال قدرة هذه المؤسسات بما تمتلكه من أدوات فنية وخبرات وكفاءات بشرية من إعادة تنمية الأموال في مختلف المجالات الاستثمارية والائتمانية ملبية بذلك حاجات ورغبان زبائنها المختلفة، وبالتالي فان هذه المؤسسات عادة ما تتعرض الى مخاطر متنوعة ناتجة عن مختلف الاعمال المصرفية التي تقوم بها ومن بين اهم هذه المخاطر هي مخاطر السيولة المصرفية الناتجة عن حالات انخفاض مستويات السيولة من دون المستوى المطلوب وهذا الامر يعرض المصارف الى خطر مواجهة حالات الحسب المفاجئ والطلب المتزايد على النقود من قبل زبائنها، وبالتالي يحتم على هذه المؤسسات ان تتخذ إجراءات معينة لمواجهة حالات انخفاض السيولة ومن بينها معدل كفاية راس المال التي حددتها لجنة بازل ٢ والهادفة الى معالجة حالات انخفاض مستوى السيولة النقدية لدى المصرف، وفي ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو هل تسهم نسبة كفاية راس المال بعدها من اهم أدوات مقررات لجنة بازل ٢ في معالجة او تقليل مخاطر السيولة المصرفية عند حدوثها في المصرفين الوطني والتجاري العراقيين؟

١.٢ أهمية البحث

تسعى المصارف العراقية ولاسيما مصارف عينة البحث الى اتباع أساليب مختلفة لمعالجة مخاطر السيولة المصرفية عند حدوثها سواء كانت هذه الأساليب خارجية تشمل حالات الاقتراض من غيرهم ام داخلية تقتصر على تسييل موجوداتها قصيرة الاجل ام أساليب احترازية وقائية متمثلة بتنفيذ التعليمات واللوائح المصرفية الصادرة عن البنك المركزي والتي في مقدمتها نسبة كفاية راس المال والتي لا تقل عن ١٥% من مجموع راس المال المدفوع والتي بدورها تسهم في معالجة بعض حالات نقص السيولة المصرفية، وفي ضوء ما تقدم تكمن أهمية البحث في محاولة المصرفين التخفيف من مخاطر السيولة المصرفية بما يضمن تحقيق مبدأ السيولة الامنة ولتحقيق ذلك قاما المصرفين باحتجاز معدل كفاية راس المال بأعلى من المقرر من قبل البنك المركزي العراقي مما يخفف مخاطر السيولة المصرفية على المصرفين عند حدوثها بسبب امتلاك هذه المؤسسات ما يكفي من السيولة المصرفية.

١.٣ اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. تناول المرتكزات المعرفية لكل من كفاية راس المال ومخاطر السيولة المصرفية.

٢. بيان دور كفاية راس المال في مواجهة مخاطر السيولة المصرفية.

٤. التعرف دور واهمية مخاطر السيولة المصرفية في اداء المصرف.

٥. تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرفين كلاهما.

٦. تحليل العلاقة بين كفاية راس المال ومخاطر السيولة المصرفية.

١.٤ فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية اساسية وهي:

عدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لنسبة كفاية راس المال على مخاطر السيولة المصرفية.

١.٥ حدود البحث وأسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من المصارف لجمع البيانات للمدة (٢٠١٢-٢٠١٧) ولكلا المصرفين.

الجدول (١) متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	نسب المخاطرة المصرفية	المتغير	نوعه
نسبة كفاية راس المال	X	مستقل	Y1	النقدية/الموجودات	معتمد
			Y2	قروض / الودائع	معتمد
			Y3	نقد واستثمارات / الموجودات	معتمد

٢- الدراسات السابقة

١. دراسة / جهاد بوضياف ٢٠١٥

عنوان الدراسة	**إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**
وصف الدراسة	**تهدف الى معرفة الأساليب المتنوعة التي تستعملها المصارف الجزائرية في قياس السيولة المصرفية وكذلك معرفة الاجراءات النظرية التي تستغلها لإدارة مخاطر السيولة لديها بغية الحفاظ على قدر معين من السيولة لديها.**
نتيجة الدراسة	**في ظل عدم توفر الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تواجه المصارف الاسلامية صعوبة كبيرة في ادارة سيولتها على وفق الظروف المحيطة بها، على عكس المصارف التجارية.**

٢. دراسة / مريم زايدي ٢٠١٧

عنوان الدراسة	**اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**
وصف الدراسة	**تهدف هذه الدراسة الى توضيح كل ما جاءت به اتفاقية بازل ٣ حول كفاية راس المال المصرفية والمعيار المنبثق عنها، وكذلك العلاقة بين مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي.**
نتيجة الدراسة	**ان اتفاقيات بازل جميعها بحسب طبيعتها اعدت بما يتلاءم مع طبيعة المصارف التجارية وفي ضوء الاختلاف الجوهري بين عمل المصارف الإسلامية والتجارية فان الأولى تكون بحاجة الى معيار كفاية خاص يتلاءم مع اتفاقية بازل وينظم عملها بحسب مخاطر التمويل الإسلامي التي تتعرض لها**

٣. دراسة / محمد بدر داود ٢٠١٧

عنوان الدراسة	أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية
وصف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر محددات كفاية راس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية كمؤشر على أداء المصارف التجارية السورية، وتطوير نموذج قياسي يستند إلى التحميل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك السورية.
نتيجة الدراسة	وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية قوية بين معدّل القوة الايرادية والعائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة ومخاطر راس المال ومخاطر سعر الصرف من جية والعائد على حقوق من جية أخرى.

٤. دراسة / Mohamed T.Abusharba and others

عنوان الدراسة	Determinants of Capital Adequacy Ratio (CAR) in Indonesian Islamic
وصف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التطرق الى اهم العوال التي تحدد نسبة كفاية راس المال في البنوك الإندنوسية، اذ تم اختبار العلاقة بين نسبة كفاية راس المال والعوامل المستقلة كعائد على الموجودات، هيكل الودائع، السيولة، الكفاءة التشغيلية، جودة الموجودات.
نتيجة الدراسة	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الإندنوسية والعوامل المستقلة الاتية :معدل العائد على الاصول والسيولة، فضلا عن ذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الإندنوسية والعوامل المستقلة التالية، هيكلة الودائع، الكفاءة التشغيلية.

وأخيرا فان مساهمة هذه الدراسة عن الدراسات الأخر بانها تناولت نسبة كفاية راس المال حسب اتفاقية بازل ٢ كمتغير مستقل ومدى علاقة وتأثيره على مخاطر السيولة المصرفية وتمت الدراسة على نوعين من المصارف إسلامية وتجارية.

٢- الجانب النظري

٢.١ اتفاقية بازل ٢

عندما بدأ التفكير في تعديل بازل (١) في نهاية التسعينات استقر الرأي ولاسيما تحت تأثير رئيس اللجة آنذاك (ماكدونا) بان لا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية راس المال , بل تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع بعده معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي ادارة المخاطر، بحيث يتضمن التعديل تقديم حوافز للبنوك للارتقاء بأساليب ادارة المخاطر، وان تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس مجرد ضمان استقرار المصرف وكفاءة إدارته {١}، ويعد اتفاق بازل 2 خطوه مهمة باتجاه تكوين مدخل شامل لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة وصولا إلى تحقيق الاتساق بأكبر درجة ممكنه بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف [٢]، وفي ظل التحديات المالية المعقدة وعمليات الانهيار التي شهدتها العديد من المؤسسات المالية اصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل(٢) والتي تم العمل بها في نهاية ٢٠٠٦ والتي تهدف الى تحسين اطار كفاية راس المال من خلال التركيز على اهمية ادارة المخاطر والتشجيع على التحسين المستمر في قدرات البنوك على تقييم المخاطر وان الاطار الجديد المقترح من قبل بازل ٢ لكفاية راس المال يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الحالية، اذ يهدف بالدرجة الاولى الى تعزيز امان وسلامة النظام المالي الدولي، وذلك بالارتكاز على تكوين راس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة وتنطوي هذه الاتفاقية على دعائم ثلاث [٣].

الشكل رقم (١) الدعائم الثلاثة للجنة بازل ٢

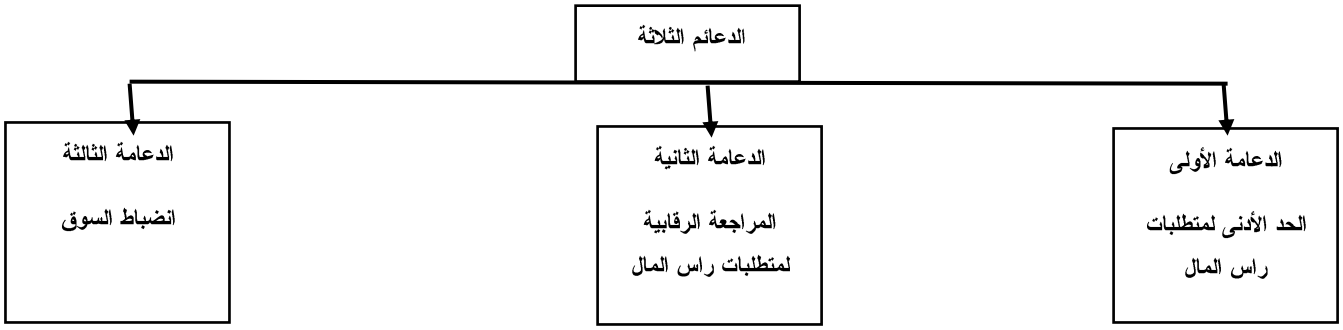

Resource: [٢٣]

٢.٢ الدعائم الثلاثة للجنة بازل (٢)

١. الحد الأدنى لمتطلبات راس المال / يعرض هذا الجزء من الإطار المعدل كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات راس المال من خلال قسمة راس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة او المرجحة حسب درجة المخاطر، اللازم للمخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق والمخاطر التشغيلية وذلك بمساعدة المصارف في تحسين طريقة إدارة وقياس المخاطر، والاحتفاظ بكفاية راس مال يتناسق مع المخاطر المحتملة التي قد تواجه موجودات المصرف [٤].

٢. عمليات المراجعة الرقابية / وتقوم على أربعة مبادئ اساسية وهي: (١)

أ. يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقاً لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضاً استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.

ب. يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

ج. يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.

د. يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

٣. انضباط السوق / تهدف الركيزة الثالثة " انضباط السوق "إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق، مما يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، ومن ثم بازل تسعى من خلال هذه الركيزة إلى تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة إلى ان تحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر، يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر أي التمكن من فهم أفضل للمخاط التي تواجه البنوك ومدى ملائمة رأسمالها لمواجهتها [٥].

٢.٣ اهداف لجنة بازل(٢)

هناك جملة من الاهداف للجنة بازل (٢) ابرزها: [٦]

١. تحقيق المزيد من معدلات الأمان للنظام المصرفي العالمي الجديد.

٢. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال أدراج العديد منها والتي لم تكن متضمنة من قبل.

٣. تحسين طرق الإفصاح والشفافية المتعلقة بالمخاطر ورأس المال.

٤. أيجاد تجانس بين رأس المال لدى البنوك وممارسة أدارة المخاطر الحديثة.

٥. تحقيق العدالة في المنافسة وتدعيم التساوي والتوازن أثناء المنافسة بين المصارف.

٢.٤ كفاية راس المال

كثيرا ما يستعمل مصطلح كفاية راس المال في العمل المصرفي وفي القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المصارف وكذلك في الاتفاقيات الدولية الخاصة في تنظيم عمل المصارف سواءً على الصعيد المحلي أم على مستوى العالم، وقد وجد في اتفاقيات بازل جميعها والتي تركّز أساساً على مبدأ كفاية راس المال عند إصدار المعايير المتعمقة بذلك، وهذا المصطلح يراد به توضيح العلاقة بين مصادر راس مال المصرف والمخاطر التي قد تتعرض لها الموجودات أو أي عمليات قد ينفذها المصرف، وهي تعبير كذلك عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته أو مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها المصارف[٧]، ومعيار كفاية رأس المال هو أحد أهم المعايير الصادرة عن لجنة بازل (٢) لتنظيم عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول الخطرة المرجحة بأوزان مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق [٨]، ولقد اختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال فمنها من كانت مرتبطة بكفاية رأس المال بالمخاطر ومنها ما ركز على الأثر البيئي على حسن أداء مصادر البنك، الى جانب ذلك ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة، اذ تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستعملها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فان كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ونموه [٩]، وهناك جملة من المفاهيم اشارت الى كفاية راس المال نستعرض بعضا منها فقد عرفت بانها القدرة المالية النهائية للوفاء بالالتزامات التي على المؤسسة المالية أو المصرف ، وهناك من يطلق على كفاية راس المال بالقدرة الإيفائية [١٠]، وعرفت ايضا بانها مقدار رأس المال الذي يكون كافياً لامتصاص الخسائر التي تحدث عن التسليف والاستثمار والأعمال الفرعية الأخر التي تقوم بها المصارف أي باختصار امتصاص مخاطر توظيف الأموال فضلاً عن السماح للمصرف بالاستمرار في عمله [١١]، وعرفها اخرون بانها حجم رأس المال الذي يفي بمتطلبات مرغوبة، ويكون بذلك من المناسب الاحتفاظ به والمحافظة على مستواه لتجنب الوقوع في المخاطر[١٢] وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا تعريف كفاية راس المال بانها المقدار المحتجز من راس المال القادر على مواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف والناتجة عن العمليات الاستثمارية والائتمانية.

٢.٥ اهمية كفاية راس المال

يحقق معيار كفاية راس المال اهمية كبيرة للمصارف وكما ياتي: [١٣]

١. كفاية رأس المال تمثل صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية.

٢. كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال.

٣. كفاية رأس المال تعد مصدر ثقة لدى المودعين الحاليين والمحتملين، فالحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فان ذلك يطمئنه على أمواله لدى المصرف، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعه على إيداع أمواله لدى المصرف.

٢.٦ مخاطر السيولة المصرفية

تعد السيولة المصرفية والشبه نقدية من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر الى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وتبرز أهمية السيولة للمصارف بشكل عام بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة المسحوبات المستمرة من الودائع ولكي تتمكن من اشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية والاستثمارية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة وفي هذا الاطار اولت المؤسسات المالية الدولية والهيئات الرقابية حيزا من الاهتمام لهذا الموضوع [١٤]، وبالتالي لابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم او حصولهم على الائتمان المطلوب، اذ ان امام المصرف مصدران للسيولة وهما: (الموجودات والمطلوبات) فاذا كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة لمواجهة الطلب على السيولة فان مخاطر السيولة تنخفض غير ان امتلاك استثمارات ذات سيولة عالية يؤدي الى تخفيض المردود المالي كون ان المصرف لا يستطيع تحقيق مكاسب مالية عالية من خلال الاستثمارات قصيرة الاجل ذات السيولة العالية، واما المصدر الثاني وهذا خاص بالمصارف التجارية دون الإسلامية وهو الاقتراض من المصادر الخارجية وهذا ما تفعله الكثير من المصارف عند مواجهة الطلب المتزايد على السيولة [١٥]، فقد اصبح خطر السيولة المصرفية من المجالات المهمة التي تهم الباحثون والمصارف لسببين: الأول تعدد وتنوع مهام المصارف وانشطتها ومنتجاتها، اما الثاني فهو المنافسة القوية بين المصارف في الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مختلف أنشطتها المصرفية، فاذا كانت موجودات المصرف السائلة اكبر من التزاماته السائلة فان هذا الوضع تعد مريح بالنسبة للمصرف ويمكنه من تسوية التزاماته المالية بسهوله واما العكس اذا كانت الموجودات السائلة اقل من الالتزامات المالية فان هذا الوضع ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر نقص السيولة[١٦]، وفي ضوء ما تقدم تعد مخاطر السيولة المصرفية بانها عدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في جانب الموجودات من دون الاضطرار إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية [١٧] وعرفت ايضا بانها المخاطرة الناتجة عن عدم توفر النقدية المطلوبة عن الحاجة اليها لتلبية احتياجات المودعين الناتجة عن عمليات السحب والطلبات الناتجة عن العمليات الائتمانية والاستثمارية والاحتياجات الطارئة [١٨]، وتعرف بانها المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف في

توظيف ما يمتك من سيولة نقدية في المجالات المناسبة [١٩]، وفي ضوء ما تقدم تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك في توفير السيولة اللازمة في الوقت المناسب.

٢.٧ أسباب نشوء مخاطر السيولة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى حدوث نقص في السيولة منها: [٢٠]

١. صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها المصارف نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على اثر النكسات التي تصيب المصارف التجارية اثناء مزاولة أنشطتها الائتمانية والاستثمارية.

٢. صعوبة الحصول على سيولة نقدية بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض او صعوبة تسييل الموجودات.

٣. رغبة المصارف في الحصول على عوائد مالية أكبر يدفعها الى الاستثمار في موجودات طويلة الاجل بموارد قصيرة الاجل.

٤. غياب التعاون بين المصارف العاملة في مجال السيولة المصرفية فبعض المصارف تمتلك فائض من السيولة يمكن لها ان تقدمة الى مصارف أخرى تواجهه خطر نقص السيولة.

٢.٨ مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية

١. النقدية الى الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستعملة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة. [٢١]

$$\text{النقدية الى الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الموجودات}}$$

٢. النقد والاستثمارات الى الموجودات: يعد هذا المؤشر واحدًا من المعايير المستعملة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف، إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية والاستثمارات المالية التي يمكن للمصرف استعمالها لتلبية التزاماته المختلفة. [٢٢].

$$\text{النقد والاستثمارات الى الموجودات} = \frac{\text{النقد والاستثمارات}}{\text{الموجودات}}$$

٣. نسبه التوظيف تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الاموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة يدلل على قدرة المصرف في تلبية الائتمان الجديد، الا انها في ذات الوقت تدل على انخفاض قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية:[23]

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{الائتمان المصرفي}}{\text{اجمالى الودائع}}$$

٣- الجانب التطبيقي (التحليلي والاحصائي)

٣.١ نبذة تعريفية عن المصارف عينة الدراسة

١. المصرف الوطني الاسلامي

تأسس المصرف في سنة ٢٠٠٥ برأسمال قدره [٢٥] مليار دينار وتم مزاولة نشاطه الفعلي على وفق إطار الشريعة الاسلامية لإعمال الصيرفة في سنة ٢٠١٠ بسبب الظروف الامنية وتم زيادة رأسماله تباعا الى ان وصل الى (٢٥١) مليار دينار في سنة ٢٠١٥.

٢. المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف في سنة ١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص براس مال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي وقد حصل على إجازة ممارسة المهنة من البنك المركزي في سنة ١٩٩٢ وقد تنامى راس ماله على مدى السنوات حتى وصل الى (٢٥٠) مليار دينار في سنة ٢٠١٧.

٣.٢ تحليل نسب كفاية راس المال للمصرفين الوطني الإسلامي والتجاري العراقي

الجدول رقم (٢) نسب كفاية راس المال للمصرفين الوطني الإسلامي والتجاري العراقي

اسم المصرف	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الوطني الاسلامي	١٦%	٣٠%	٢٤%	%٢٩	%٢٦	%٣٤
التجاري العراقي	%٤١.٤	%٤٨.٩٧	%٧٦.٠٤	%٥٣.٦	%٧٢.٨	%٥٩.٤

***المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرفين الوطني الإسلامي والتجاري العراقي**

من خلال الجدول (٢) والذي يبين نسب كفاية راس المال للمصرفين (الوطني والتجاري)، اذ ان البنك المركزي يحدد نسبة مئوية من راس المال (طبقا لاتفاقية بازل ٢) لابد للمصارف سواء كانت التجارية ام الإسلامية ان تحتفظ بها لمواجهة أي نوع من المخاطر وبالأخص مخاطر نقص السيولة كون ان راس المال يعد الدعامة الصلبة لامتصاص المخاطر في حالة حدوثها، وهذه النسبة حددت وفقا لاتفاقية بازل ٢ بان لا تقل نسبة كفاية راس المال (٨%) ولا تزيد عن (١٥%) الا ان هذه النسبة تزداد حسب الظروف الاقتصادية للبلد، وبالتالي فان البنك المركزي العراقي قد حدد نسبة الكفاية بان لا تقل عن (١٢%)، ومن خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المصرف الوطني كانت نسب الكفاية المحتفظ بيها قريبة من النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي، في حين ان المصرف التجاري كانت نسبة الكفاية مرتفعة وهذا الامر يعني اما ان تكون استثمارات المصرف تتصف بالخطرة او ان المصرف لدية سيولة فائضة عن الحاجة استغلها في نسبة الكفاية.

٣.٣ تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرف الوطني الاسلامي

جدول رقم (٣) مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرف الوطني الإسلامي (٢٠١٢-٢٠١٧)

النسبة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المؤشر العام
النقدية / الموجودات	%٤٦.٩	%٣٢.٣	%٣٦.١	%٣١.٣	%٢٣.١٥	%٢٢.٧١	%٣٢.٠٨
الائتمان/ الودائع	%٨٥.٦	%٩٩.٨	%١٣٥.٦	%١٢٢.١	%١٤٢.٢١	١٤٢.٢١	%١١٨.٦٨
نقد واستثمارات/الموجودات	1.4%	%٠.٩	%١.٤	%١.١	%٣.٢٥	%٧.٣٦	%٢.٥٧

***المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرفين الوطني الإسلامي والتجاري العراقي**

١. مؤشر النقدية الى الموجودات / تشير هذه النسبة الى حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصرف والمصارف الأخر ونسبتها الى حجم الموجودات الكلية، اذ يعد النقد المحور الرئيس لعمل المصارف لتلبية احتياجاتها سواء كان على مستوى السحوبات الشخصية من قبل الزبائن او تمويل

المشروعات الاستثمارية، ومن خلال الجدول (٣) في أعلاه نلاحظ ان هناك انخفاضا في هذا المؤشر على مدى السنوات الستة اذ ان اعلى ما وصل الية هذا المؤشر كان في السنة الأولى واقلها في السنة الأخيرة وهذا الانخفاض يعود الى الارتفاع الحاصل في حجم الموجودات الكلية لدى المصرف الوطني السلامي على مدى ست سنوات مقابل ارتفاع اقل في حجم الأرصدة النقدية لدى المصرف، وهذا الامر يشير الى تعرض المصرف لمخاطر في السيولة المصرفية، اذ ان هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المؤشر وانخفاض مخاطر السيولة المصرفية، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض مقدار مخاطر السيولة المصرفية أي ارتفاع جانب البسط مقابل المقام الذي يمثل الموجودات بالتالي وجود الأرصدة النقدية يجنب المصرف التعرض الى مشاكل في السيولة المصرفية اذ يستطيع المصرف في أي وقت تلبية الاحتياجات المختلة لزبائنه، وفي ضوء ما تقدم يتطلب من المصرف الوطني العمل على تحقيق توازن في عملية السيولة والأمان والربحية فلا يحتفظ بسيولة عالية جدا الغاية منها تحقيق مبدا السيولة للوفاء بمتطلباتها مما يفقد المصرف فرص الحصول على مكاسب مالية، ولا يمكن ان يسهم في تمويل مشروعات استثمارية لتحقيق مكاسب مالية، وبالتالي هذا الامر يكون على حساب مبدا السيولة الكافية، وبالتالي لابد من تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان بالشكل الذي يمكن المصرف من الوفاء بالتزاماته من جهة وتحقيق مكاسب مالية من جهة والحفاظ على أموال مودعيه من جهة أخرى.

٢. **مؤشر الائتمان الى الودائع** / يشير هذا المؤشر الى حجم الائتمان بالمقارنة مع حجم الايداع ومدى اعتماد المصرف على ودائع الزبائن في تمويل الائتمان اذ تعد الودائع من اهم موارد التمويل الخارجية، اذ يعد الائتمان المصرفي احد ركني العمل المصرفي الإسلامي كون المصارف الإسلامية تقوم على أساس ركنين اساسين هما: الاستثمار، والائتمان، وبالتالي فان المصرف الإسلامية تركز على جانب الائتمان المصرفي بشكل اكبر من الجانب الاستثماري بسبب صغر ومحدودية المدة الزمنية قياسا بالاستثمار، فمن خلال الجدول (٣) نلاحظ ان هناك تذبذبا في هذا المؤشر فأعلى ما وصل اليه المؤشر كان في السنة الخامسة واقلها في السنة الأولى ويعود هذا التفاوت الى الارتفاع الحاصل في جانبي الإيداع والائتمان المصرفي، لكن الملاحظ ان هذا المؤشر مرتفع جدا أي ان الائتمان المصرفي في السنة الثانية صعودا اصبح اكبر من حجم الإيداع العام وهذا الامر يحمل جانبين سلبي وايجابي اما الجانب الإيجابي وهو ان المصرف استطاع الحصول على فرص سوقية مختلفة والتي من خلالها ساهم في تمويلها وبالتالي فانه استطاع ان يستثمر الأموال التي لدية في مجالات ائتمانية مختلفة وهذا الامر سينعكس على صافي الأرباح المتحقق من هذه الاعمال أي ان المصرف لم يقم بتكديس السيولة النقدية لدية وانما قام باستغلالها بشكل صحيح، اما الجانب السلبي وهو التعرض الى مخاطر نقص السيولة فالزيادة الكبيرة في استثمار الأموال تعرض المصرف الى مخاطر نقص السيولة ومن ثم لن تحقق معدلات متوازنة في منح الائتمان كما ان ارتفاع هذا المؤشر ينذر بتعرض المصرف الى مخاطر نقص السيولة.

٣. **مؤشر النقد الاستثمارات الى الموجودات** / يشير هذا المؤشر الى حجم الارصدة النقدية السائلة الموجودة لدى المصرف فضلا عما يمتلك من استثمارات مالية قصيرة الاجل الى حجم الموجودات الكلية، هذا المؤشر يعكس بصورة واضحة إمكانية المصرف في مواجهة أي حالات الانخفاض في السيولة المالية، اذ يسهم النقد كما بينا في تلبية احتياجات المودعين والمستثمرين على حدا سواء والاستثمارات المالية قصيرة الاجل عادة تعرف بانها ادوات مالية قصيرة الاجل تمتاز بالسيولة العالية الغاية من الاحتفاظ بها هي مواجهة حالات نقص السيولة لتلافي تعرض المصرف الى مخاطر سيولة، اذ يعد الاستثمار الجانب الرئيس في العمل المصرفي الإسلامي وهذا الامر يحتم على المصرف الوطني الإسلامي ان يولي عناية كبيرة في الجانب الاستثماري من خلال إيجاد الفرص الاستثمارية المختلفة وتمويلها كون ان المصارف الإسلامية هي مصارف استثمارية تنموية، فالملاحظ من الجدول رقم (٣) ان هناك انخفاضا في هذا المؤشر والسبب يعود في ذلك الى انخفاض جانب الاستثمار لدى المصرف الوطني الإسلامي فقد شكل الجانب الاستثماري (١١٩) مليون دينار تقريبا على مدى السنوات الست محل الدراسة وهذا الرقم ثابت، وهذا الامر يؤشر سلبا على المصرف كون ان الاستثمار جانب مهم في العمل المصرفي ويسهم في تعظيم العوائد المالية للمصرف وفي ضوء هذا المؤشر فان المصرف لا يتعرض الى مخاطر سيولة مصرفية، بسبب انخفاض حجم الاستثمار بالمقارنة مع جانب الموجودات، اذ حصل هذا المؤشر على اعلى معدل في السنة السادسة واقلها في السنة الثانية ويرجع سبب الارتفاع في هذا المؤشر الى ارتفاع حجم الأرصدة النقدية لدى المصرف بالمقارنة مع السنوات الأخرى على الرغم من ثبات حجم الاستثمار كما بينا سابقا.

٣.٤ تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرف التجاري العراقي

الجدول رقم (٤) مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠١٢-٢٠١٧)

النسبة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	المؤشر العام
النقدية / الموجودات	%٤٦.٨٣	%٥٧.٢٨	%٢٩.٩٦	%٣٥.٠٤	%٢٤.٢٧	١٨.١٥	%٣٥.٢٥
الائتمان/ الودائع	%٢.٠٦	%٤.٩	%٥.٩١	١٠.٠٦	%٨.٣٩	%٨.٠١	%٦.٤٢
نقد واستثمارات/الموجودات	%٤٦.٣٢	%٣٥.٣٨	%٦٤.١٣	%٥٦.٥٦	%٧٠.٠٩	%٧٠.٠٩	%٥٧.٠٩

***المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرفين الوطني الإسلامي والتجاري العراقي**

١. **مؤشر النقد الى الموجودات** / يظهر من خلال الجدول رقم (٤) ان هناك تذبذبا في نسب هذا المؤشر، وذلك بسبب التذبذب الحاصل في كل من النقد والموجودات الا ان انخفاض النقد كان أكبر من انخفاض الموجودات ما أدى الى ان يكون هناك انخفاض في بعض السنوات، اذ ان اعلى ما وصل الية هذا المؤشر كان في سنة ٢٠١٣ واقل معدل كان في سنة ٢٠١٧ ويعود هذا التفاوت الحاصل في هذا المؤشر الى التفاوت الحاصل في جانب النقدية فقد شهدت انخفاضا في بعض السنوات مقابل ارتفاع جانب الموجودات ما أدى الى ان تكون معدلات هذا المؤشر منخفضة كون، اذ نلاحظ ان المؤشر العام لهذا المؤشر يقترب من الثلث أي بمعنى ان حجم الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف تشكل ثلث قيمة الموجودات، وبالتالي يتطلب من المصرف الحذر من انخفاض هذا المؤشر كون انخفاضه يعرضه الى مخاطر نقص السيولة، فعند المقارنة مع المصرف الوطني نجد ان المعدلات كانت مرتفعة ولكن هذا الامر بينا انه يؤثر على حجم الأرباح المتحققة كون وجود ارصدة نقدية من دون استثمار يعني أموال مجمدة لا تدر أي عوائد وفي هذه الحالة لابد من تحقيق عملية التوازن بين ما يمول في مختلف المجالات المصرفية وبين ما يتم الاحتفاظ به، وهذا الامر يرجع الى إمكانية المصرف ومعرفته بحجم الأرصدة النقدية التي يحتاجها لتلبية احتياجات زبائنه وقدرته كذلك على الحصول على أموال خارجية في حال ان تعرض الى عمليات سحب مفاجئ.

٢. **مؤشر الائتمان الى الودائع** / يبين لنا الجدول رقم (٤) ان هذا المؤشر قد حصل على نسب منخفضة جدا عدى السنتين الرابعة والخامسة التي كانت مرتفعة الى حدا ما اذ حصل هذا المؤشر على اقل نسبة في سنة ٢٠١٢ بسبب ان جانب الائتمان لدى المصرف التجاري العراقي كان منخفضا جدا قياسا بحجم الإيداع فقد بلغ مقداد الائتمان في سنة ٢٠١٢ (٢.٣) مليار دينار تقريبا قياسا بحجم الإيداع الذي بلغ تقريبا (١١٢) مليار دينار، فعند الرجوع الى التقرير المالي للمصرف اتضح ان المصرف التجاري ركز بشكل كبير على الجانب الاستثماري من دون الائتماني وهذا الامر لا يعد صحيحا بحسب راي الباحث اذ لا يمكن ان يتم التركيز على جانب واحد في العمل المصرفي فقد تعرض المصرف الى مخاطر استثمارية وبالتالي يكون لها تأثير كبير عليه، اذ لا بد من ان تكون هناك تشكيلة من الاعمال المصرفية حتى اذا ما واجه المصرف مخاطر في مجال معين يمكن له الاستعانة بالجانب الاخر وبالتالي لا بد من توزيع المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف ولا يتم حصرها في مجال واحد، وفي ضوء هذا المؤشر فان المصرف لا يتعرض الى مخاطر سيولة مصرفية بسبب انخفاض معدلاته.

٣. **مؤشر النقد والاستثمارات الى الموجودات** / من خلال الجدول رقم (٤) يتضح ان هناك تذبذبا في معدلات هذا المؤشر والسبب في ذلك هو التفاوت الحاصل في جانب الاستثمار والنقدية مقابل ارتفاع حجم الموجودات باستثناء السنة الرابعة التي شهدت انخفاضا بسيطا، فقد حصل المؤشر على اعلى معدل في السنة الخامسة والذي شكل نسبة (٧٠) من حجم الموجودات وهذه النسبة مرتفعة جدا والتي من الممكن ان تعرض المصرف الى مخاطر سيولة مصرفية هذا الامر واضح جدا لان المؤشر الأول كانت معدلاته منخفضة هذا يدل ان المصرف يحتفظ بمعدلات نقدية منخفضة قياسا بالمصرف الاخر، وحتى يتجنب المصرف التعرض الى مخاطر سيولة لا بد ان يضع استراتيجية واضحة تكفل له ما يمكن ان يحتفظ به من ارصدة نقدية حتى لا تؤثر على اعماله المصرفية من جهة ولا تعرضه الى مخاطر نقص السيولة من جهة أخرى.

٣.٥ الجانب الاحصائي/ (اختبار فرضية البحث)

تحليل تأثير (X) و (Y_1,Y_2,Y_3)

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي (ANOVA) ان هناك تأثيرا للمتغير المستقل (X) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) من خلال معامل التحديد ولكلا المصرفين وكان معنويا في ذات الوقت في ضوء اختباري (F-test) و (P-value) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وبدرجة حرية ($N_1=1,N_2=5$) وقد سجل وفق اختبار (F) اعلى قيمة قياسا بالجدولية البالغة ٦.٦٠ عند مستوى المعنوية نفسها، وما يؤكد معنوية هذا التأثير هو استعمال اختبار (P-value) اذ تبين ان المصرفين قد سجلا بتأثير قوة المتغير المستقل على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) اذ كانوا ادنى من 0.05 مما يعني معنوية هذا التأثير، وفي ضوء ما تقدم نشير الى ان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت تتراوح بين المتوسط والقوي وللمصرفين كليهما وبالتالي نؤكد وفقا هذه النتائج وفي ضوء الارتباط والمعنوية لمتغيرات الدراسة، اذ يمكن لنسبة كفاية راس المال ان تؤثر على تخفيف مخاطر السيولة المصرفية من خلال حجم الاموال المخصصة للإيفاء بمتطلبات كفاية راس المال اذ ان ارتفاع هذه النسبة بشكل اعلى من المستوى المقرر من قبل البنك المركزي العراقي يعني ارتفاع حجم الارصدة النقدية غير المستغلة، وبالتالي فان ذلك ينعكس بشكل مباشر على تخفيض حجم مخاطر السيولة المصرفية التي من الممكن ان يتعرض لها المصرفان كليهما اذ ان وجود ارصدة نقدية سائلة بمقداد مقبول يجنب المصرف التعرض الى هذه المخاطر، وبالتالي لابد من تحقيق عملية توازن بين حجم الارصدة المالية المتحفظ بيها لغرض الايفاء بمتطلبات كافية والاموال المخصصة للاستثمار في المجالات المختلفة.

الجدول (5) تحليل تأثير بين (X) و (Y_1,Y_2,Y_3)

المصرف	المتغير المعتمد	x_1 المتغير المستقل			المصرف	المتغير المعتمد	x_1 المتغير المستقل		
		R^2	F-test	p-value			R^2	F-test	p-value
الوطني الإسلامي	y1	٧٦	٣٢.٩٦	٠.٠٠٠	التجاري العراقي	y1	٥٣	١١.٤٣	٠.٠٠٧
	y2	٩٠	٩٩.٦	٠.٠٠٠		y2	٨٣	٥١.٣٨	٠.٠٠٠
	y3	٨٨	٧٧.١٩	٠.٠٠٠		y3	٥٥	١٢.٥٩	٠.٠٠٥

***F الجدولية عند مستوى معنوي ٠.٠٥ وبدرجة حرية (n1=1, n2=5) تساوي 6.60 ** P-Value (P≤٠.٠٥) معنوية عند ذلك المستوى . وهكذا في بقية الجداول.**

٤- الاستنتاجات والتوصيات

٤.١ الاستنتاجات

١. تشكل اتفاقية بازل ٢ من اهم الاتفاقيات التي اقرت لحماية الجهاز المصرفي من مختلف المخاطر التي يتعرض لها وبالأخص مخاطر السيولة اذ اكدت على ان راس المال المصرفي هو الدعامة الصلبة القادرة على امتصاص المخاطر المصرفية.

٢. أظهرت التقارير المالية الخاصة بالمصرفين ان معدلات كفاية راس المال المحتفظ بها كانت بمستويات مضاعفة عن المقرر ولاسيما المصرف التجاري العراقي مما يؤشر على ان المصرف لدية استثمارات مرجحة بمخاطر عدم إمكانية السداد او قد تكون هناك أموال مجمدة.

٣. أظهرت النتائج ان هناك تفاوتا في حجم الاستثمار والائتمان لدى للمصرفين كليهما فالمصرف الوطني ركز على الجانب الائتماني والأخر ركز على الجانب الاستثماري.

٤. أظهرت النتائج ان هناك تفاوتا في مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية للمصرفين كليهما وبسبب التفاوت في جانبي الائتمان والاستثمار اذ ان بعض المؤشرات بسبب انخفاضها أظهرت ان المصرفين يتعرضوا على مخاطر سيولة.

٥. ان هناك تأثير قوي للمتغير المستقل (X_1) على المتغيرات المعتمدة (Y_1,Y_2,Y_3) وللمصرفين كليهما على وفق اختباري F,P-value عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥.

٤.٢ التوصيات

١. ضرورة التقيد والالتزام بالتعليمات التي يصدرها البنك المركزي فيما يخص معدلات كفاية راس المال كون ان هذه المعدلات تعد من خلال دراسة البنك المركزي العراقي لطبيعة الوضع الاقتصادي وطبيعة المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها الجهاز المصرفي العراقي.

٢. ضرورة ان تكون معدلات كفاية راس المال والتي تحدد طبقا لأوزان المخاطر التي يتعرض لها المصرف والمحددة بموجب الاتفاقية المحتفظ بها بمعدلات مقبولة حتى لا تكون هناك سيولة نقدية غير مستغلة تؤثر سلبا على العوائد المالية التي من الممكن ان يحقها المصرف في حال استثمار هذه الأموال أي تحقيق عملية توازن بين الأموال المستثمرة والمحتفظ بها.

٣. ضرورة العمل على تحقيق مبدأ توزيع الاعمال المصرفية بين المجالات الائتمانية والاستثمارية من دون التركز على جانب من دون الاخر بالشكل الذي يسهم في توزيع المخاطر بين الجانب وبحسب المقولة التي تؤكد بان لا تضع البيض في سلة واحدة.

٤. ضرورة ان تكون الأموال التي يحتفظ بها المصرف لتلبية احتياجات زبائنه مبنية على أساس دراسات للسنوات السابقة حتى يتضح للمصرف ما هية حجم الأموال التي يحتفظ بها ليكون في الجانب الامن وان لا يكون هناك فائض في الأموال المحتجزة.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest.

المصادر

١. صندوق النقد العربي ,"ملامح الاساسية لاتفاق بازل أثنان والدول النامية ", ابو ظبي. ٢٠٠٤.

٢. الربيعي، حاكم محسن و راضي، حمد عبد الحسين ،"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر", ط١،دار اليازوري، عمان. ٢٠١١.

٣. محمد، سعد عبد ," قياس كفاية راس المال في المصارف الاسلامية وفقا لاتفاقية بازل ", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , مجلد ٢٠, عدد ٧٥. ٢٠١٧.

٤. مصبح، حمدي محمد،" واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ٢٠١٨.

٥. سمير، آيات عكاش،" تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة"، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد ٧. ٢٠١٢.

٦. السويفي، حيدر عبد الله ،" أثر الاحتياطي القانوني ومعايير لجنة بازل على الأداء المصرفي"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء. ٢٠١٢.

٧. داوود، محمد بدر،" أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية،" مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٩، العدد ٢٣. ٢٠١٧

٨. ادم، جعفر حسن البشير والمولى، إبراهيم فضل،" معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد ١٦، عدد ١. ٢٠١٥

٩. الزغابي، تهاني محمود محمد،" تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ٢٠٠٨

١٠. المولى، رواء احمد يوسف،" تقييم كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومنظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. ٢٠٠٤

١١. المخلافي، عبد العزيز محمد،" تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. ٢٠٠٤

١٢. المزوري، حسين احمد،" اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف"، رسالة مقدمة، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية. ٢٠٠٥

١٣. يونس، مونه،"تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر. ٢٠١٥

١٤. محسن، بن سليم وخميسي، بن رجم محمد،" الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد ٣. ٢٠١٦

١٥. احلاسه، نصر رمضان،" دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. ٢٠١٣

١٦. حبقه، علي،" التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا. ٢٠١٣

١٧. الغافود، مختار عبد السلام و امزيكه، فرج احمد،" محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد ٧. ٢٠١٦

١٨. الدعمي، عباس كاظم والمرسومي، مروج طاهر،" تأثير إدارة مخاطر السيول في الأداء المالي المصرفي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، عدد ٢٠. ٢٠١٧

١٩. بوضياف، جهاد،" إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، الجزائر. ٢٠١٥

٢٠. بركاني، سمية،" إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر. ٢٠١٦

٢١. بوعبدلي, أحلام, سعيد, حمزة عمي," دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة", مجلة الواحات للبحوث والدراسات , مجلد ٧, العدد ٢. ٢٠١٤

٢٢. خضير، عباس, جاسم, نبراس," قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , عدد ٤٤. ٢٠١٥

23. Financial Institutions , "New Adequacy Requirements Own Funds (Basel 2)", July-Augus. 2004

٢٤. بوعبدلي, أحلام, سعيد, حمزة عمي," دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة", مجلة الواحات للبحوث والدراسات , مجلد ٧, العدد ٢. ٢٠١٤